



التعليم ومتطلبات الأمن الاجتماعي

دراسة إجتماعية ميدانية

د/ حمديه محمد الدمرداش

أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب

جامعة دمياط

مجلة كلية الآداب بقنا (نورية أكاديمية علمية محكمة)

تمهيد

يعد عرض الاجراءات المهنية للدراسة خطوة هامة في كتابة تقارير البحث العلمية ، حيث يمثل الإطار المنهجي المتبع في الدراسة ، ويعرض الباحث فيه للإجراءات الميدانية للدراسة بدءاً من تحديد أهداف الدراسة وتساؤلاتها ثم الأساليب المنهجية المستخدمة وكيفية تحديدها ، وأسباب اختيارها ، ثم تحديد العينة وطريقة اختيارها وكيفية تحديد حجمها وخصائصها ، كما يستعرض مجالات الدراسة وأدواتها ، وينتهي بعرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل.

أولاً : مشكلة الدراسة :-

قضية الأمن في أي مجتمع من المجتمعات تعد قضية محورية ومصيرية ، فبدون الأمن لن يستطيع مجتمع من المجتمعات أن يخطو خطوة واحدة في سبيل تقدمه وبناء مستقبله ، فلقد كانت قضية الأمن ... ولا تزال قضية تشغله العالم كله ، وخاصة في عالمنا المعاصر الذي تهدده المخاطر ، وينتشر فيه الإرهاب في كل مكان.

إذا لم يتواجد الأمن ينحل المجتمع ويصبح كالغابة ، القوى فيه يفترس الضعيف ، وأعضاء المجتمع حينذاك يسودهم الخوف والقلق ، وقد يؤدي ذلك بهم إلى الإحباط والتذمر أيضاً ، فالأمن ركيزة أساسية لكل تحركات الإنسان في مختلف المجالات.

ولقد أصبح موضوع الأمن الاجتماعي هاجساً في معظم المجتمعات العالم التي أصبحت قضية الأمن بالنسبة لها إحدى المقومات الأساسية للمجتمع وضرورة حيوية تعامل معها المجتمع كإحدى الاحتياجات الأساسية للإنسان التي لا غنى عنها بعد احتياجاته الفيزيولوجية ويختلف موضوع هذا الهاجس الأمني من مجتمع لأخر حسب الوضع الاجتماعي والسياسي للمجتمع.

ويعد الأمن الاجتماعي ضرورة من ضروريات الحياة الأساسية ، ويطلب تتضادر الجهود للعمل على تدعيمه وذلك من خلال قيام كل من الأسر والتعليم بوظائفهما الأساسية التي تساعد بدورها على تحقيق الأمن الاجتماعي . وهنا تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في تدعيم الأمن الاجتماعي.

ثانياً : أهمية الدراسة :-

تتضح أهمية الدراسة في الآتي :

- ١) قلة الدراسات التي تناولت مفهوم الأمن الاجتماعي وهذه الدراسة تعد محاولة متواضعة للتعرف على هذا المفهوم.
- ٢) تبرز أهمية الدراسة من خلال تصديها لجانب كبير من الأهمية وهو الأمن الاجتماعي حيث إن "إشباع حاجة الإنسان للأمن الاجتماعي هو تحقيق للشرط الموضوعي الأساس للحرية الحقيقة ، التي قوامها عدالة اجتماعية وآمن سياسى واقتصادى وأصالحة ثقافية ، وعقلانية وتنظيم رشيد"
- ٣) إن ارتباط الأمن الاجتماعي باستقرار وسلامة وراحة الفرد والمجتمع وتماسكه جعل الرغبة في تحديد دور كل فرد ومؤسسة في تحقيق الأمن الاجتماعي مطلبًا حضاريًا ، فضلًا عن أن غياب الأمن يؤدي إلى تفكك المجتمع ورقى المجتمع وتقدمه مرهون بتضليل جهود أبنائه ومؤسساته المختلفة.
- ٤) إن الأسرة والتعليم باعتبارهما من العوامل الاجتماعية والثقافية الهامة يؤديان دوراً منها ملحوظ في تحقيق البقاء والمحافظة على استقرار المجتمع وأمنه.

ثالثاً : أهداف الدراسة :-

تمثل أهداف الدراسة هذه في هدف رئيسي مؤداته للتعرف على بعض العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في تدعيم الأمن الاجتماعي وينتسب منه الأهداف الفرعية التالية:

- ١- الكشف عن مدى وعي أفراد العينة بمظاهر الأمن الاجتماعي.
- ٢- التعرف على دور الأسرة في تدعيم الأمن الاجتماعي.
- ٣- التعرف على دور التعليم في تدعيم الأمن الاجتماعي.

رابعاً : تساؤلات الدراسة :-

تدور هذه الدراسة حول تساؤل رئيسي مؤداته ما هي أهم العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في تدعيم الأمن الاجتماعي ؟ وينتسب من هذا التساؤل فرعية وهي :

- ١- ما هي مظاهر الأمن الاجتماعي ؟
- ٢- ما هو دور الأسرة في تدعيم الأمن الاجتماعي ؟
- ٣- ما هو دور التعليم في تدعيم الأمن الاجتماعي ؟

خامساً : انتماءات الدراسة :-

تنتمي الدراسة إلى فرع من فروع علم الاجتماع وهو علم الاجتماع العام.

سادساً : منهج الدراسة :-

تعد مرحلة تحديد منهج الدراسة من الخطوات الهامة في إعداد البحث الاجتماعي ، فمفهوم المنهج يشير إلى الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة وهو يشير إلى الكلمة الاستفهامية كيف ؟ يدرس الباحث الظاهرة ، وكيفية تحقيقه للأهداف ، لذا كان لابد أن يكون المنهج محققاً لأهداف الدراسة التي يسعى الباحث لتحقيقها التي تكون متوافقة مع عنوان البحث واعتمد الباحث في دراسته على منهج (المسح الاجتماعي عن طريق العينة) ، مع إتباع الأساليب الإحصائية التي عن طريق عرضها نحصل على نتائج الدراسة والتوصيل إلى بعض التوصيات والمقترنات.

سابعاً : أدوات الدراسة :-

تعتبر أداة البحث وتصميمها خطوة هامة في إعداد البحث الاجتماعي ، فهي تعتبر من الأساليب العلمية المستخدمة في جمع البيانات لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه . فلابد للباحث بعد أن يوفق في اختيار المنهج المناسب لبحثه أن يوفق في اختيار أدوات جمع البيانات التي تتفق وطبيعة المنهج المستخدم ، وقد استعان الباحث بالاستبيان كأداة رئيسية حيث قام تصميم استماره حول بعض العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في الأمن الاجتماعي ، وقد اشتغلت " استمار الاستبيان في هذه الدراسة على عدة تساؤلات أعدت لخدم أغراض البحث ".

خطوات إعداد الاستبيان :

١) الصورة الأولية لصيغة الاستبيان pilot study

وفي ضوء ذلك قامت الباحثة بتبني الخطوات التالية :

(١) تطبيق اختبار الصدق : validity test

حيث تم عرض الاستبيان بعد إعداد الشكل المبدئي له على مجموعة من الأساتذة في علم الاجتماع من أجل تحكيم الاستمار ، للتعرف على ما إذا كانت الأسئلة تخدم التساؤلات الموضوعية لتحقيق الهدف من البحث ، وقد استفاد الباحث كثيراً من الملاحظات القيمة التي أبدتها الأساتذة المحكمون ، سواء كان ذلك بإجراء بعض الإضافات

أو حذف وتعديل بعض العبارات ، بما يغطي أهداف الدراسة في إجابات واضحة لا تحتمل التأويل أو الإيحاء للمبحوثين من ناحية ، ولتحقيق الوضوح والبساطة وسهولة اللغة بما يتناسب مع المبحوثين من حيث المستوى الثقافي والاجتماعي من ناحية أخرى.

وكانت الاستمارة قبل التحكيم ٦٥ سؤالاً وأصبحت بعد التعديلات التي أقرها المحكمين ٤٥ سؤالاً ، وقد أسفرت آراء المحكمين للإبستيمانة عن التعديلات الآتية :

١- تم حذف السؤال رقم (٣) وهو الحالة الاجتماعية لرب الأسرة وأصبح من حيث الإقامة في الأسرة.

٢- تم إضافة متغير (٨٠٠ فأكثر) في السؤال رقم (٦) عن الدخل الشهري لرب الأسرة.

٣- في الجزء المتعلق بالأمن السياسي تم إضافة سؤال يا ترى أنت حاسس بالأمن من الناحية السياسية ؟ وفي حالة الإجابة بنعم ما أسباب ذلك ؟

٤- تم إلغاء السؤال رقم (٢٠) هل تقوم بمتتابعة الإعلام الأجنبي من أفلام ومسلسلات ؟ ليصبح يا ترى ما يعرض في وسائل الإعلام من أفلام ومسلسلات ويراجع يجعلك أمن ثقافياً ؟

٥- في الجزء المتعلق بالأمن الغذائي تم إضافة سؤال يا ترى أسرتك بتنقدر تحصل على البسلع الغذائية بالسعر المناسب ؟ وفي حالة الإجابة بـ (لا) لماذا ؟

٦- في السؤال رقم (٤٦) تم حذف المتغير (ج) القيام بأنشطة ذات بعد اقتصادي وأصبح من خلال عقد ندوات ومؤتمرات متعلقة بالموضوعات الاقتصادية.

(ب) تطبيق اختبار الوضوح : *Clearness Test*

بعد الانتهاء من مرحلة تحكيم الاستمارة قام الباحث باختبار الاستمارة على ١٠ مبحوثين في كل من كلية الآداب والتربية ، حيث تم تحديد الصيغة الأولية للاستبيان ، وتناولت فيها النقاط الرئيسية والفرعية التي تشمل عليها الدراسة ، ورتبت هذه النقاط بطريقة منطقية ، وحذفت الأسئلة التي ليس لها أهمية ، ولا توجد استجابة نحوها من المبحوثين ، للإفاده القصوى من الاستبيان ، وكذلك التعرف على خصائص مجتمع الدراسة ، والتعارف في فهم سلوك أفراده ، بما ييسر للباحثة تصميم صيغة الاستبيان في صورتها النهائية بما يتناسب مع موضوع البحث وأهدافه ، ووفقاً لذلك قام الباحث بتغيير بعض الألفاظ وفقاً لما رآه من إجابات المبحوثين ووفقاً لآراء المحكمين.

٢) الاستمارة في صورتها النهائية :

وفي هذه المرحلة يكون الباحث قد وضع الاستمارة في صورتها النهائية في ضوء ما توصلت إليه من ملاحظات ميدانية حول الاستمارة ، التي تبحث عن الاختبار القبلي وأراء المحكمين ، ثم قام بعد ذلك النزول إلى الميدان وجمع البيانات من عينة الدراسة. وقام الباحث بتصميم هذه الاستمارة بناء على تساولات الدراسة ومن خلال الإطلاع على بعض الدراسات الخاصة بالأمن الاجتماعي ، ثم قامت بعمل اختبار ميداني للإستمارة ، ثم عرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة علم الاجتماع والاستفادة من توجيهاتهم.

وتحتوي الاستمارة على أربعة أقسام :

القسم الأول : خاص بالبيانات الأولية من حيث النوع ، والسن ، والإقامة في الأسرة ، الدخل الشهري للأسرة ، عدد أفراد الأسرة ، نوع السكن ، مهنة الوالد ، محل الإقامة.

القسم الثاني : يتعلّق بمدى إدراك أفراد العينة لمظاهر الأمان الاجتماعي وهي الأمان الاقتصادي ، السياسي ، البيئي ، الغذائي ، الصحي ، الثقافي.

القسم الثالث : يتعلّق بالأدوار التي تقوم بها الأسرة لتحقيق الأمان الاجتماعي لدى الأبناء.

القسم الرابع : خاص بالأدوار التي يقوم بها التعليم لتحقيق الأمان الاجتماعي لدى الطلاب.

ثامناً : أساليب التحليل الإحصائي :-

وبعد أن قام الباحث بجمع البيانات من مفردات العينة التي وقع عليها الاختبار قام بتقسيمها وجدولتها وتفسيرها ، قام الباحث إحصائياً باستخدام الاختبارات الإحصائية كالتالي :

١ - عرض البيانات في صورة توزيعات تكرارية.

٢ - عرض البيانات في صورة نسب مئوية.

٣ - استخدام اختبار كا^٢ لحساب دلالة الفروق بين التكرارات والنسبة المئوية ، للتعرف على مدى وجود اختلافات معنوية من عدمه وكذلك العلاقات بين المتغيرات التي يرى الباحث ضرورة دراسة العلاقة بينها.

تاسعاً : مجالات الدراسة :-

المجال الجغرافي :

يتمثل المجال الجغرافي لهذه الدراسة في جامعة أسيوط التي تقع داخل مدينة أسيوط وهي جامعة عريقة تضم ١٩ كلية ومعهداً ما بين داخل الجغرافي وما يوجد خارجها.

المجال البشري :

حيث قام الباحث باختيار عينة عشوائية من طلاب جامعة أسيوط من كلية الآداب والتربية تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة وبلغ عددهم ١٨٥ مفردة منهم ١٠٠ مفردة من كلية الآداب ، ٨٥ مفردة من كلية التربية من طلاب الفرقتين الثالثة والرابعة الانتظام والانتساب.

المجال الزمني :

يشير الباحث في هذه الدراسة إلى المجال الزمني على أنه الفترة التي استغرقتها الدراسة الميدانية بدءاً من تصميم الاستماراة وتحكميها وتطبيقها حتى نهاية جمع وتفریغ البيانات وكتابة التقرير النهائي للبحث والتي استغرقت من الباحث أربعة أشهر من ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩ م حتى ١٥ مارس ٢٠١٠ م.

عاشرأً : مفاهيم الدراسة :-

من المستقر عليه في مناهج البحث أن المفاهيم هي عبارة عن أبنية منطقية مشتقة بالإحساسات والإدراكات ، والخبرات الواقعية العديدة ، وهي ليست ظواهر تحقق في الواقع ولكنها تصورات مجردة لا تكتسب معناها غلا من خلال إطار نظري أشمل ، وعلى هذا فإن تقدم العلم يعتمد بدرجة كبيرة على المفاهيم ، فكلما تطورت صياغة المفاهيم في العلم استطاع الباحثون تنمية تصورات جديدة.

وعليه فإن الباحث سيحدد المفاهيم الإجرائية التي ستناولها في سياق دراسته حتى لا يكون فيها لبث أو غموض وهي :-

١- مفهوم الأمن الاجتماعي احرائياً :

الأمن الاجتماعي هو ضروريات الحياة لأنه يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي ودخل مناسب (الأمن الاقتصادي) حرية في التعبير عن الرأي (الأمن السياسي) ، توافر الحد الكافية من الغذاء الجيد ، الأمان الغذائي) ، توفير الرعاية

التعليم ومتطلبات الأمن الاجتماعي

الصحية اللازمة (الأمن الصحي) ، بيئة نظيفة آمنة (الأمن البيئي) ، الحفاظ على اللغة والثقافة والدين والعادات والتقاليد (الأمن الثقافي) مما يجعل الفرد في مأمن من الفقر والجهل والمرض ، وتلعب الأسرة والتعليم دوراً حيوياً في تدعيم الأمن الاجتماعي من خلال مجموعة من الوظائف الأساسية التي يقوم بها كلاً منها.

٢- مفهوم العوامل الاجتماعية إجرائياً :

يقصد بالعوامل الاجتماعية في هذه الدراسة الأسرة فهي تعتبر أحد أهم العوامل الاجتماعية التي تسهم بدور فعال في تدعيم الأمن الاجتماعي من خلال قيامها بمجموعة من الوظائف الأساسية كوظيفة التنشئة الاجتماعية والوظيفة التعليمية والوظيفة الاقتصادية والتي تسهم بدورها في ترسیخ مقومات الأمن الاجتماعي ومن ثم مقومات الحياة الاجتماعية.

٣- مفهوم العوامل الثقافية إجرائياً :

يقصد بالعوامل الثقافية في هذه الدراسة التعليم وتحديداً التعليم الجامعي فهو يعتبر عاملًا أساسياً في تأمين الأمن الاجتماعي للفرد وذلك من خلال قيامه بمجموعة من الوظائف الأساسية كالتهيئة النفسية والعلمية للأجيال ، ونشر العلم والثقافة في مختلف المراحل العمرية ، وإعداد الكوادر البشرية ، وتدعم المقررات الدراسية ، خدمة البيئة والمجتمع ، والتي تقوم بدورها على تدعيم مظاهر الأمن الاجتماعي المختلفة.

الحادي عشر : عينة الدراسة :-

تمثل مرحلة اختيار عينة الدراسة وتحديد حجمها إحدى المراحل الهامة في إعداد البحث الميداني وخاصة البحث الذي تطبق من مجتمعات ذات حجم كبير فيتوقف على هذا الاختيار مدى ما يمكن الحصول عليه من نتائج ذات مستوى عال من الصدق بحيث يمكن للباحث بعد ذلك تعميم تلك النتائج على جميع أفراد المجتمع ، وقد وضع الباحث بعض المحددات للعينة وهي :

أ - شروط اختيار العينة :

- ١- أن يكون أفراد العينة من طلاب السنوات النهائية (الفرقتين الثالثة والرابعة) لأنهم الأكثر عرضه لتأثير الجامعة ومدى تحقيق الأمن الاجتماعي.
- ٢- أن تشتمل العينة على طلاب من النوعين (ذكور - إناث).
- ٣- أن يكون أفراد العينة من كلية الآداب والتربية.

بــ اجراءات اختيار العينة :

نظراً لأن الدراسة تسعى لمعرفة أثر متغير التعليم الجامعي على تدعيم الأمن الاجتماعي لدى الشباب ، فإن اختيار كليات تضم أقسام علمية له الأولوية بدلاً من الكليات العامة (التي لا توجد بها أقسام طلابية) وعليه فقد تم اختيار كلية الآداب والتربية لهذا المبرر . وقد ساعدت طبيعة عمل الباحث في تسهيل المهمة العلمية .

- وقد قام الباحث باختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة .

جــ نبذة حول مجتمع البحث :

ما لا شك فيه أن ليس هناك اختلاف حول أهداف التعليم الجامعي ، ولكن كل مجتمع يقوم بتعديلها حتى تتناسب مع طبيعته وظروفه ، لذلك كان الهدف العام من إنشاء جامعة أسيوط هو إعداد الكفاءات البشرية اللازمة للنهوض بالبلاد ودعم أجهزة البحث العلمي ، إلا أن هدفها الخاص ، هو نشر التعليم الجامعي ، وإتاحة الفرص المتكافئة له ، والنهوض بالصعيد والتنمية الحضارية ، ولقد كانت فكرة إنشاء جامعة في صعيد مصر ، تعود إليه مكانته العلمية والحضارية ، وتعود كذلك إلى ابنائه حقهم الطبيعي في التعليم الجامعي فكرة قديمة ، وحاماً يراود أبناء الوجه القبلي ، سعوا إلى تحقيقه سنوات طويلة ، وقد كان على وشك التحقيق في عام ١٩٤٦م ، حينما تقدمت لجنة الاحتفالات بنزاره المعارف بمناسبة الذكرى المئوية لوفاة محمد على بمشروع لإنشاء جامعة بمديرية أسيوط ، يطلق عليها جامعة محمد على ، وافق مجلس الوزراء في ذلك الوقت هذا المشروع ، وصدر به المرسوم بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩م ، والذي نص على أن تكون هناك فترة تحضير تترواح بين أربع وسبعين سنة لافتتاح الدراسة بها ، كما نص على أن تتكون الجامعة من كليات الزراعة والآداب والتجارة والطب والهندسية والعلوم والحقوق ، غير أن هذا المشروع لم يتعد حدود إنشاء الجامعة كفكرة دون أن يخرجها إلى حيز الوجود الفعلى ، وطلبت الجامعة أملأ يتطلع إليه أبناء الصعيد ، لأنها تعثر سبب إنشاء جامعة عين شمس ، بل أهمل وتوقف التفكير في تنفيذه بعد أن أرسلت له بعض البعثات على الخارج .

ولكن في أواخر عام ١٩٥٥ ، بثت الثورة من جديد الروح في مشروع جامعة أسيوط ، فأوفدت لها البعثات العلمية ، أعادت دراسته لوضعه موضع التنفيذ ، حتى يمكن

بدء الدراسة بها فى أكتوبر عام ١٩٥٧م ، وبالفعل بدأت الدراسة فى كلية العلوم والهندسة ، وأنضمت إليهما كلية الزراعة عام ١٩٥٩م ، ثم كلية الطب والصيدلية عام ١٩٦٠م ، كما كانت الجامعة تضم فروعاً لها فى محافظات المنيا وسوهاج وقنا وأسوان إلى أن استقلت جامعة المنيا وفقاً لقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦م ، كما استقلت أيضاً الكليات فى سوهاج وقنا وأسوان ، حينما أنشئت جامعة جنوب الوادى بالقرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥م ، وإن كان ما زال لها فرع فى محافظة الوادى الجديد متمثلاً فى كلية التربية ، وإذا كانت الدراسة فى جامعة أسيوط قد بدأت بعد قليل من الكليات ، إلا أنها أخذت فى إنشاء العديد منها ، إلى أن وصل عددها الآن ١٩ كلية ومعهدأ.

وقد قام الباحث باختيار الطلاب بالطريقة العشوائية البسيطة من طلاب الفرقـة الثالثة والرابعة من كلية الآداب والتربية سواء بنظام الانظام أو الانساب كعينة ممثلة للمجتمع الأصلى.

د تحديد حجم عينة الدراسة :

لقد قام الباحث بتحديد حجم المجتمع الأصلى لكلية التربية وكلية الآداب لكل فرقـة من الفرقـة الستة موضوع الدراسة (الفرقـة الثالثة والرابعة بكلية التربية) و (الفرقـة الثالثة والرابعة انظام بكلية الآداب) و (الفرقـة الثالثة والرابعة انساب بكلية الآداب) وقد بلغ عدد الطلاب فى العينة الكلية (٥٣٠٨) طالب وطالبة مقسمة كما يلى : كلية التربية بلغ عدد الطلاب المقيدين بكلية بجميع أقسامها فى الفرقـة الثالثة (٨٠٧) طالب وطالبة وبنسبة (١٥.٥٠ %) ، فى حين بلغ عدد الطلاب المقيدين بالفرقـة الرابعة بكلية التربية (١٣٠٥٧) طالب وطالبة وبنسبة (٢٥.٥٧ %) ، فى حين بلغ عدد طلاب كلية الآداب انظام والمقيدين بالفرقـة الثالثة (١٢٩٢) وبنسبة (٢٤.٣٤ %) ، وعدد الطلاب المقيدين بالفرقـة الرابعة بكلية الآداب انظام (١٤١٤) وبنسبة (٢٦.٦٤ %) ، وبالنسبة لطلاب الانساب بكلية فقد بلغ إجمالى عدد الطلاب المنتسبين فى الفرقـة الثالثة (٢٩٦) طالب وطالبة وبلغت (١٤٢) طالب وطالبة وبنسبة (٢٦.٨٢ %) ، ومن خلال العرض السابق يمكن ملاحظة أن طلبة وطالبات كلية التربية يمثلون نسبة (٤٠.٧٧ %) من حجم مجتمع الدراسة الأصلى ، فى حين بلغت نسبة طالبة وطالبات كلية الآداب (انظام) (٥٠.٩٨ %) من حجم الدراسة الأصلى ، وقد بلغت نسبة طالبة

وطلابات كلية الآداب انتساب (٨٠.٢٨ %) أى أن طلبة وطالبات كلية الآداب انتظام وانتساب قد بلغت نسبتهم (٥٩.٢٣ %) ، ولتحديد الحجم المناسب لعينة الدراسة المستخرجة من مجتمع الدراسة الأصلي تم تطبيق القانون التالي والخاص بتحديد حجم العينة هو :

$$n = \frac{NPQ}{(N-1)XD + PQ}$$

حيث أن حجم العينة الممثلة لمجتمع الدراسة = n

حجم المجتمع المعلوم = N

وحاصل قسمة نسبة الخطأ المسموح به في حجم العينة على قيمة ثابتة

لمستوى الدلالة = D ويتم التعويض عنها بالقانون الآتي :

$$D = \frac{B^2}{Z^2}$$

حيث أن B هو نسبة الخطأ المسموح به في حجم العينة وهو يمثل (٠.١) ،

في حين أن Z تمثل قيمة ثابتة الإحصائي السيني المقابل للتوزيع الطبيعي عند درجة ثقة (٠.٩٥) بمستوى دلالة (٠.٠٥) وتبلغ قيمتها (١.٩٦)

(P) = تعبير عن نسبة عدد المفردات التي تتوافر فيها خصائص موضوع الدراسة وتساوي (٥٠ %) وهي أكبر احتمال للحصول على أكبر حجم للعينة ، أما (Q) فهي مكمل (P) للواحد الصحيح حيث يصبح إجمالي التحقق وعدم التحقق متساوياً للواحد الصحيح.

(٠.١)

$$(D) \text{ لحساب} = \frac{0.00026}{(1.96)^2} = 0.00026$$

وتم حساب حجم العينة لكل فرقه من فرق الدراسة كما يلى :

أولاً : الفرقه الثالثة بكلية التربية وكلية الآداب

$$(2395 = 296 + 1292 + 8.7)$$

التعليم ومتطلبات الأمن الاجتماعي

$$92.48 = \frac{598.75}{6.4744} = \frac{(0.5 \times 0.5) \times 2395}{(0.5 \times 0.5) + 0.00260 \times 2394}$$

العينة =

وبالتعويض في القانون السابق نجد أنه قد بلغ حجم العينة المنسوبة من المجتمع الأصلي بالنسبة لفرقة الثالثة بكلية التربية والأداب (92.48) وهي تمثل نسبة (٣٠.٨٦ %).

ثانياً : الفرقة الرابعة بكلية التربية والأداب

$$(1056 = 124 + 1414 + 1357)$$

$$93.11 = \frac{728.25}{7.8212} = \frac{(0.5 \times 0.5) \times 2913}{(0.5 \times 0.5) + 0.00260 \times 2912}$$

العينة =

وبالتعويض في القانون السابق نجد أنه قد بلغ حجم العينة المنسوبة من المجتمع الأصلي بالنسبة لفرقة الرابعة بكلية التربية (93.11) وهي تمثل نسبة (٣٠.٢ %).

والجدول التالي يوضح العينة الكلية المنسوبة :-

مسلسل	الفرقة	العينة	نسبة %
١	الثالثة تربية وأداب	٢٩.٤٨	% ٤٨.٨٣
٢	الرابعة تربية وأداب	٩٣.١١	% ٥٠.١٧
المجموع		١٨٥.٥٩	% ١٠٠

جدول يوضح عدد العينة التي سوف يتم التطبيق عليها بناءً على نسبة كل فرقة

الفرقة	العدد	النسبة %	مسلسل
الثالثة تربية	٢٩٤٨	% ٤٨.٨٣	١
الرابعة تربية	٩٣١١	% ٥٠.١٧	٢
الثالثة آداب انتظام	٤٥	% ٢٤.٣٤	٣
الرابعة آداب انتظام	٤٩	% ٢٦.٦٤	٤
الثالثة آداب انتساب	١٠	% ٥.٥٧	٥
الرابعة آداب انتساب	٥	% ٢.٦٨	٦
المجموع	١٨٥	% ١٠٠	

نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة إلى من النتائج الهامة التي تدور حول تساولات الدراسة والتي تكشف عن تأثير الأسرة والتعليم في الأمن الاجتماعي وتوضح مدى الوعي بمظاهر الأمن الاجتماعي وتمثل أهم نتائج هذه الدراسة ، فيما يلى :-

أولاً : النتائج المتعلقة بوصف عينة الدراسة :

- ١ - تبين من نتائج الدراسة أن نسبة ٥٨.٩ % من إجمالي عينة الدراسة من الإناث في مقابل نسبة ٤١.١ % من الذكور.
- ٢ - تبين أن نسبة ٤٩.٧ % من إجمالي عينة الدراسة وهي تمثل أكبر نسبة في الفئة العمرية (١٨ عاماً) . في المقابل جاءت أقل نسبة للفئة العمرية (٢٢ فاكثر) بنسبة ٩.٧ % من إجمالي عينة الدراسة.
- ٣ - تبين أن أعلى نسبة من إجمالي عينة الدراسة من يقيمون مع الوالدين بنسبة ٩١.٤ %.
- ٤ - أوضحت الدراسة أن نسبة ٤٤.٣ % من عينة الدراسة عدد أفراد أسرهم ٧١ فأكثر ، في حين أن نسبة ١١.٩ % (٣-).
- ٥ - بينت الدراسة أن نسبة ٥٦.٢ % من أفراد عينة الدراسة يعيشون في الريف بينما نسبة ٤٣.٨ % يعيشون في الحضر.

- ٦- تبين أن نسبة ٥١.٩ % من إجمالي عينة الدراسة الدخل الشهري للأسرة (٨٠٠ فأكثـر) جنـيهـا فـى حين أن نـسـبة ٥٥.٩ % دخـلـهم (- ٢٠٠) جـنـيهـا.
- ٧- أوضـحـت الـدـرـاسـة أن نـسـبة ٨٤.٩ % يـعـيـشـون فـى مـنـازـلـ تـمـلـيـكـ بـيـنـماـ جـاءـتـ نـسـبة ١٥.١ % من إجمالي عينة الدراسة يـسـكـنـونـ فـىـ مـنـازـلـ إـيجـارـ.
- ٨- تـبـيـنـ أنـ نـسـبة ٥٣ % من إجمالي عينة الدراسة يـعـملـ وـالـدـهـمـ بـأـعـمـالـ حـكـومـيـةـ فـىـ مـقـابـلـ ١٧.٣ % يـمـتـهـنـونـ الأـعـمـالـ الـخـاصـةـ.

ثانيـاً : النـتـائـجـ المـتـعـلـقـةـ بـمـدـىـ وـعـىـ أـفـرـادـ العـيـنةـ بـمـظـاهـرـ الـأـمـنـ الـاجـتمـاعـيـ :

- ١- كـشـفـتـ نـتـائـجـ الـدـرـاسـةـ عنـ أـنـ مـفـهـومـ الـأـمـنـ الـاجـتمـاعـيـ بـالـنـسـبـةـ لـأـفـرـادـ العـيـنةـ هـوـ السـيـرـ فـىـ الشـارـعـ باـطـمـنـانـ وـجـاءـ بـنـسـبـةـ ٢٣.٨ـ وـهـوـ يـعـنـىـ أـيـضـاـ الحـصـولـ عـلـىـ فـرـصـةـ عـلـمـ بـعـدـ التـخـرـجـ بـنـسـبـةـ ١٧.٣ % بـيـنـماـ جـاءـتـ أـقـلـ نـسـبـةـ ١٠.٣ % فـىـ أـنـ مـفـهـومـ الـأـمـنـ الـاجـتمـاعـيـ يـعـنـىـ توـافـرـ الـمـالـ الـلـازـمـ لـسـدـ الـاحـتـيـاجـاتـ.
- ٢- أـسـفـرـتـ الـدـرـاسـةـ عنـ أـنـ النـسـبـةـ الـأـعـلـىـ مـنـ اـفـرـادـ عـيـنةـ الـدـرـاسـةـ يـشـعـرونـ بـالـأـمـنـ الـاقـتصـادـيـ حـيـثـ يـكـفـيـ دـخـلـ الـوـالـدـ الـاحـتـيـاجـاتـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـأـسـرـةـ بـنـسـبـةـ ٧٣ % بـيـنـماـ جـاءـتـ نـسـبـةـ ٢٧ % مـنـ لـاـ يـتـحـقـقـ لـهـمـ الـأـمـنـ الـاقـتصـادـيـ وـالـسـبـبـ فـىـ ذـلـكـ كـمـاـ أـشـارـ إـلـيـهـ أـعـلـىـ نـسـبـةـ مـنـ إـجمـالـيـ عـيـنةـ الـدـرـاسـةـ هـوـ الـغـلاءـ وـارـتـفـاعـ الـأـسـعـارـ بـنـسـبـةـ ٥٨ % وـيـلـيـهـ زـيـادـةـ نـفـقـاتـ الـتـعـلـيمـ مـنـ مـصـرـوفـاتـ دـرـاسـيةـ.
- ٣- أـوضـحـتـ نـتـائـجـ الـدـرـاسـةـ أـنـ نـسـبـةـ ٧٥.٧ % مـنـ عـيـنةـ الـدـرـاسـةـ يـرـوـنـ أـنـهـ لـاـ تـتوـافـرـ فـرـصـةـ عـلـمـ مـنـاسـبـةـ لـهـمـ بـعـدـ التـخـرـجـ وـالـسـبـبـ فـىـ ذـلـكـ أـنـ فـرـصـةـ الـعـلـمـ الـمـتـاحـةـ يـحـصـلـ عـلـيـهـاـ مـنـ لـدـيـهـ وـاسـطـةـ ،ـ أـنـ بـعـضـ الـمـؤـهـلـاتـ الـجـامـعـيـةـ لـاـ يـحـتـاجـهاـ سـوقـ الـعـلـمـ فـىـ حـيـنـ جـاءـتـ أـقـلـ نـسـبـةـ بـأـنـ التـخـصـصـ بـتـابـعـيـ مشـ مـطـلـوبـ.
- ٤- بـيـنـتـ نـتـائـجـ الـدـرـاسـةـ عـنـ غـيـابـ الشـعـورـ بـالـأـمـنـ السـيـاسـيـ بـنـسـبـةـ ٥٨.٤ % وـذـلـكـ بـسـبـبـ الفـسـادـ السـيـاسـيـ (ـ الـمـحـسـوبـيـةـ وـالـوـاسـطـةـ)ـ ،ـ وـالـقـرـاراتـ الـتـىـ تـتـخـذـهـ الـحـكـومـةـ لـاـ تـرـاعـيـ ظـرـوفـ الـمـواـطنـ الـعـادـيـ ،ـ وـفـىـ مـقـابـلـ ذـلـكـ لـاـ يـشـتـرـكـونـ فـىـ عـضـوـيـةـ الـحـزـبـ بـنـسـبـةـ ٨٧.٦ % ،ـ وـالـنـسـبـةـ الـقـلـيلـةـ الـتـىـ اـشـتـرـكـتـ فـىـ عـضـوـيـةـ الـأـحـزـابـ لـكـىـ تـسـتـطـعـ قـضـاءـ مـصـالـحـهـاـ.
- ٥- كـشـفـتـ الـدـرـاسـةـ عـنـ تـحـقـقـ الـأـمـنـ الثـقـافـيـ وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ الـاـهـتـامـ بـحـضـورـ النـدوـاتـ الثـقـافـيـةـ حـيـثـ تـزـوـدـهـمـ بـالـمـعـلـومـاتـ وـيـسـطـيـعـونـ مـنـ خـلـالـهـاـ التـعبـيرـ عـنـ رـأـيـهـمـ ،ـ فـيـ حـيـنـ تـبـيـنـ أـنـ السـبـبـ فـيـ دـعـمـ الـانتـظامـ فـيـ حـضـورـ النـدوـاتـ الثـقـافـيـةـ هـوـ اـعـتـقـادـهـمـ بـأـنـ

- رأيهم لا يأخذ به وأن هذه الندوات مجرد ناس بتضحك على ناس.
- ٦- أسفرت نتائج الدراسة عن غياب الشعور بالأمن الثقافي يرجع لما يعرض في وسائل الإعلام من أفلام ومسلسلات وبرامج حيث تثير في الناس غرائز تخالف الشرع وتتنافى مع ثقافتنا من عادات وتقالييد وتعجب بها المصادقة.
- ٧- أوضحت نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى ٦٣.٨% من أفراد عينة الدراسة لا يشعرون بوجود الأمن البيئي في المجتمع ، ونسبة ٣٦.٢% يشعرون بوجود الأمن البيئي حيث يتمثل في عدم وجود مصانع بجوار المناطق السكنية بنسبة ٤٩.٢% وتليها الحصول على مياه نظيفة بنسبة ٢٠.٩% وجاءت أقل نسبة ٧.٥% عدم وجود مخلفات في الشوارع.
- ٨- بنيت نتائج الدراسة أن عدم الشعور بالأمن تجاه البيئة المحيطة للفرد ، وسبب ذلك خطورة ما يقوم به أفراد المجتمع من أفعال تضر بالبيئة وأيضاً أن قوانين حماية البيئة غير مفعولة ، وكذلك عدم وجود مساحات خضراء وانتشار الأحياء العشوائية حيث جاءت أقل نسبة.
- ٩- كشفت نتائج الدراسة عن مدى تحقق الأمن الغذائي لأفراد العينة بنسبة ٥٢.٤% وذلك من خلال الحصول على السلع الغذائية بالسعر المناسب بينما يرجع السبب في عدم تتحقق الأمن الغذائي لعدم ثبات الأسعار ، وعدم تفعيل قوانين حماية المستهلك.
- ١٠- أسفرت نتائج الدراسة عن أن نوعية الطعام الذي يتناولونها تفتق باحتياجاتهم وفي حالة عدم تتحقق ذلك يلجأون للشراء من الخارج أو باتباع بعض العادات كالامتناع عن الأكل أو الشراء من مصروفهم الخاص.
- ١١- أوضحت الدراسة عن قلة الشعور بالأمن الصحي وذلك لإهمال المستشفيات في علاج المرضى ، ولصعوبة الحصول على الدواء لغلاء الأسعار ، وأشارت أقل نسبة إلى إهمال الأسرة في توفير الرعاية الصحية.
- ١٢- كشفت الدراسة عن مدى غياب دور الدولة في الاهتمام بالمواطنين من الناحية الصحية ، بينما أرجعت النسبة القليلة التي أشارت إلى اهتمام الدولة بالمواطنين من الناحية الصحية إلى وجود خدمات التأمين الصحي ، والتوعية الصحية من خلال وسائل الإعلام.

١٣ - أسفرت نتائج الدراسة عن مظاهر الأمن الاجتماعي بشكل أكبر في تحقيق الأمن الاقتصادي والأمن الثقافي والأمن الغذائي بينما ضعفت في الأمن السياسي والأمن البيئي والأمن الصحي.

ثالثاً : النتائج المتعلقة بدور الأسرة في تدعيم الأمن الاجتماعي :

١ - كشفت الدراسة عن مدى الدور الذي تلعبه الأسرة في تشجيع أفرادها على عملية الإدخار وذلك من خلال عمل دفاتر توفير ، الاشتراك في مشروعات صغيرة ، شراء شهادات استثمار.

٢ - أسفرت نتائج الدراسة عن مدى تحقق الأمن الاقتصادي لدى الأسر حيث أن معظم الأسر لديها مدخلات مالية تقوم باستثمارها في مشروعات خاصة بالأسرة ، أو يتم إنفاقها في حالات الطوارئ ، أو يتم إيداعها في البنوك والاستفادة بفائضها . وهذا بدوره يساعد في تحقيق الأمن الاجتماعي.

٣ - تبين من نتائج الدراسة أن الأسرة تهتم بالنواحي السياسية ويشير ذلك بشكل واضح في متابعة وسائل الإعلام ، وحضور الندوات المتعلقة بالتوعية السياسية وتلقي حضور اللقاءات الشعبية واستخدام الانترنت أقل الوسائل المستخدمة في الحصول على المعلومات السياسية.

٤ - أوضحت الدراسة الدور الذي تلعبه الأسرة في الحفاظ على الخصوصية الثقافية لأبنائها من خلال تنشئة الأبناء على التمسك بالعادات والتقاليد ، وتدعم القيم الإيجابية لدى الأبناء مثل حرى التعبير عن الرأي والاتباع ، وتنمية الوازع الديني لدى الأبناء.

٥ - كشفت نتائج الدراسة عن اهتمام الأسرة بالنواحي البيئية ويتضح ذلك في طريقة التخلص من القمامه والمخلفات حيث يوجد عمال نظافة لجمع القمامه ، أو عن طريق إلقائها في المقالب الخاصة بالقمامه والمخلفات.

٦ - أوضحت نتائج الدراسة عن عدم اهتمام الأفراد بالاشتراك في جمعيات حماية البيئة ، وإن النسبة القليلة التي تهتم بذلك تشارك من خلال هذه الجمعيات في مشروعات بيئية تخدم المجتمع ، أو تنمو لدى الأفراد قيم إيجابية مثل ترشيد الاستهلاك والنظافة العامة والشخصية.

- ٧- أسفرت نتائج الدراسة بالنسبة لتحقيق الأمن الغذائي أن الأسرة تلعب دوراً هاماً في توافر الأمن الغذائي للأبناء وذلك من خلال الاهتمام بأن يكون الغذاء صحيحاً ومتناولاً ، وتوفير الحد الكافي من الغذاء ، وتشجيع الأبناء على العادات الغذائية السليمة.
- ٨- تبين أن الأسر تقوم بدور فعال في توفير الرأية الصحية المناسبة للأبناء وذلك من خلال الاهتمام بارشادهم بالتعليمات الصحية ، وأن توفر لهم تلقى العلاج بالمستشفيات المتناثرة ، والحرص على القيام بكشف دورى للأبناء.
- ٩- كشفت نتائج الدراسة عن ضعف العلاقة بين الإقامة في الأسرة والمظاهر المختلفة للأمن الاجتماعي (الأمن الاقتصادي والسياسي والثقافي ، البيئي والصحي ، وال الغذائي).
- ١٠- أوضحت نتائج الدراسة مدى العلاقة بين الدخل الشهري للأسرة وتوافر الأمن الاقتصادي فكلما زاد الدخل زاد تحقيق الأمن الاقتصادي وبالتالي تحقيق الأمن الاجتماعي.
- ١١- أسفرت نتائج الدراسة عن مدى الارتباط بين الدخل الشهري للأسرة والاجسام بالأمن من الناحية السياسية فكلما زاد مستوى الدخل استطاعت الأسرة الاشتراك في الأمور السياسية وازداد نفوذها وإمكانية التعبير عن الرأى بحرية و ينتج عن ذلك تدعيم الأمن الاجتماعي.
- ١٢- تبين من نتائج الدراسة أن الدخل الشهري للأسرة مرتبطة بالشعور بالأمن البيئي حيث أنه كلما يزيد مستوى الدخل تستطيع الأسرة الاهتمام بالنواحي البيئية من حيث ترشيد الاستهلاك ، اتباع العادات السليمة في جمع القمامه والمهملات حيث يوجد عمال نظافة دوريون ، و تستطيع الأسرة أيضاً الاشتراك في إحدى جمعيات حماية البيئة.
- ١٣- أسفرت نتائج الدراسة عن مدى الدور الذي تلعبه الأسرة من خلال قيامها بوظائفها الأساسية المتمثلة في الوظيفة الاقتصادية وهي التشجيع على الادخار وتوفير الأمن الاقتصادي ، وكذلك وظيفة التنشئة الاجتماعية السليمة والتمسك بالعادات والتقاليد وترسيخ القيم والثقافة وتنمية الواقع البيئي ، والرقابة الأسرية المسمرة.

رابعاً : النتائج المتعلقة بدور التعليم في تدعيم الامن الاجتماعي:

- ١- أوضحت نتائج الدراسة الدور الفعال الذي يلعبه التعليم في وعي الفرد بالمشكلات الاقتصادية من خلال تضمين المقررات الدراسية لقضايا الاقتصادية ، وترسيخ ثقافة الادخار والاستثمار من خلال المناهج الدراسية . حيث يؤثر ذلك في تدعيم الأمن الاجتماعي لدى أفراد المجتمع.
- ٢- كشفت الدراسة عن الوسيلة التي تستخدمها الجامعة في تدعيم شعور الفرد بالأمن الاجتماعي ويظهر ذلك بشكل كبير في دعم أسعار الكتب الجامعية ، وتقديم منح دراسية مجانية للمتفوقين ، ومن خلال إعطاء بعض الطلاب المحتاجين من المصروفات الدراسية وبذلك يهم التعليم الجامعي بشكل واضح في تدعيم الأمن الاجتماعي.
- ٣- بينت نتائج الدراسة أن للتعليم دور هام في تنمية وعي الفرد بالقضايا السياسية من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات لمناقشة القضايا السياسية إعطاء الطلاب الفرصة في التعبير عن آرائهم ، مما يدعم الأمن الاجتماعي.
- ٤- أوضحت نتائج الدراسة مدى تأثير التعليم في المحافظة على البيئة مما يساهم بدوره في تحقيق الأمن الاجتماعي وذلك من خلال تنمية القيم الإيجابية تجاه البيئة من خلال المقررات الدراسية ، توجيه الأنشطة الطلابية نحو مشروعات حماية البيئة.
- ٥- كشفت نتائج الدراسة عن مدى تأثير التعليم في المحافظة على البيئة مما يساهم بدوره في تحقيق الأمن الاجتماعي وذلك من خلال تنمية القيم الإيجابية تجاه البيئة من خلال المقررات الدراسية ، توجيه الأنشطة الطلابية نحو مشروعات حماية البيئة.
- ٦- أسفرت نتائج الدراسة عن مدى الدور الذي يلعبه التعليم في التوعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي الذي يعد مظهراً من مظاهر الأمن الاجتماعي ، ويتم ذلك من خلال توجيه الطلاب نحو ترشيد الاستهلاك في المواد الغذائية ، والتوعية الغذائية عن طريق عقد ندوات تناول ما يتعلق بالغذاء الصحي.
- ٧- كشفت نتائج الدراسة الدور الذي تلعبه الجامعة في توفير الرعاية الصحية المناسبة حيث جاء توفير تأمين صحي للطلاب أهم هذه الوسائل ، وكذلك عن طريق عقد ندوات للتوعية الصحية ، وتقديم إرشادات وتعليمات صحية ، مما يسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي.

- ٨- أوضحت نتائج الدراسة مدى الارتباط بين نوع التعليم ومدى كفاية الدخل لاحتياجات الأسرة أى تحقيق الأمن الاقتصادي وذلك من خلال قيامهم التعليم بالوظيفة الاقتصادية من حيث زيادة دخل الأفراد وبناء عليه زيادة الدخل القومي والتطوير المستمر في أدوات وأساليب الانتاج مما يدعم الأمن الاجتماعي ويساعد على زيادة تحقيقه لدى الفرد.
- ٩- كما أوضحت الدراسة أن التعليم له تأثير على الأمن الثقافي حيث يأتي على رأس العوامل التي تحمى الشباب من الاندماج في السلوك الاجتماعي غير المرغوب فيه ، ويسهم في بناء فكر مستنير يعمل على بناء الأمن الاجتماعي.
- ١٠- أسفرت نتائج الدراسة عن الدور الذي يلعبه التعليم في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال قيامه بوظائفه الأساسية سواء الاقتصادية أو الثقافية أو البيئية وغيرها من مظاهر الأمن الاجتماعي.

توصيات الدراسة :

- هذا وبعد التوصل إلى تلك النتائج التي تتعلق بأهداف الدراسة والتي تدور حول العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في الأمن الاجتماعي توصى الدراسة ببعض التوصيات التي تتمثل في :
- ١- ضرورة إجراء مزيد من الدراسات والبحوث عن الأمن الاجتماعي لندرة هذه الدراسات ونظرًا لأنه مفهوم جديد لم يستخدم بشكل وافي ومحدد.
 - ٢- تفعيل دور الأسرة لتقويم دورها في تحصين الأبناء ضد الفكر المتطرف أو الانحراف ، وذلك بنشر الوعي الأسري ، وتنمية روح المسؤولية نحو الأبناء ، وتدعيم قيم التضامن والتماسك الاجتماعي بين أفراد الأسرة.
 - ٣- ضرورة تفعيل دور المؤسسات التربوية (المدرسة والجامعة) حيث يقع عليها العبء الأكبر في إتاحة الفرص لطلابها للمناقشة والحوار ، وتقديم المثل والقدوة من جانب المعلمين في التسامح والتقبل وحرية إبداء الرأي.
 - ٤- ضرورة توعية الجماهير ومدتها بأحدث أساليب التنشئة الأسرية السوية.
 - ٥- قيام الجهات المعنية برعاية الشباب بوضع خطة شاملة لمتابعة مشكلات الشباب المعاصر ومحاولة الوصول لعلاج لها ، وذلك من خلال وسائل الإعلام ودور التعليم

- عن كيفية قضاء وقت الفراغ ، والسعى على تزويد المدارس والأندية وأماكن تواجد الشباب بالنشرات التوجيهية والأفلام التعليمية ، التي تتناول مختلف مشكلات الشباب من حيث أسبابها ودوافعها وأثارها السلبية ، وطرق علاجها.
- ٦- تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال الوقاية والرعاية لأفراد المجتمع الذين يعيشون في ظروف اجتماعية ونفسية واقتصادية حرجة من خلال تنفيذ برامج متخصصة تعنى بالأيتام ، والمسنين ، وذوى الاحتياجات الخاصة لاستعادة فاعليتهم الاجتماعية وتمكينهم من المشاركة في تنمية المجتمع مما يسهم في تدعيم الأمن الاجتماعي.
- ٧- ضرورة التركيز على وضع الآليات المناسبة لتحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة ، عبر تنظيم برامج لتحسين الفرص الاقتصادية والاستثمارية المتاحة أمامهم ، وبرامج لدعم التدريب والتشغيل ، برامج لتقديم التمويل للمشاريع الصغيرة.
- ٨- الارتقاء بالخدمات الاجتماعية ، كالخدمات الصحية والتعليمية والبنائية الأساسية مع ضرورة الحرص على تقديمها مجاناً.
- ٩- أن تحقيق الأمن الاجتماعي للإنسان يعتمد على مجموعة متكاملة من الجوانب تشمل الأمن الاقتصادي والسياسي والصحي والغذائي والبيئي والثقافي . فهو يتاثر بصورة مباشرة بكل جانب من هذه الجوانب ، لذلك فلا بد من تضافر الجهود لتحقيق كافة هذه الجوانب.
- ١٠- لابد من توجيه برامج توعية سياسية من خلال أجهزة الإعلام بأهمية المشاركة السياسية.

قائمة المراجع

-القرآن الكريم

أولاً : المراجع العربية

- ١) أبو بكر أحمد مسليار المباري : دور المؤسسات في تحقيق الأمن المجتمعي ، مؤتمر مقومات الأمن المجتمعي في الإسلام ، المحور الرابع ، الجزء الثاني ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٦-١٩ مارس ٢٠٠٨م.
- ٢) إبراهيم أبو محمد : منهج الإسلام في تحقيق الأمن " الرؤية والأبعاد " ، مؤتمر : مقومات الأمن المجتمعي في الإسلام ، المحور الأول ، الجزء الأول ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ٨ م٢٠٠٨.
- ٣) إبراهيم إمام على: تأثير العولمة على الأمن الاجتماعي المصري " دراسة سيكولوجية لدور الشرطة في الحفاظ على أمن المجتمع " رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ٢٠٠٧م.
- ٤) أحمد زايد وآخرون: رأس المال الاجتماعي (لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى)، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، مركز البحث والدراسات الاجتماعية ، ٢٠٠٦م.
- ٥) إسماعيل على سعد : الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٦ م٢٠٠٦.
- ٦) حمديه الدمرداش : التعليم والتغير الاجتماعي في الريف ، رسالة ماجستير غير منشورة : جامعة أسيوط ، كلية الآداب بسوهاج ، قسم الاجتماع ١٩٨٦م.
- ٧) خالد بن حازم الحازمة : منهج التربية الإسلامية في تحقيق الأمن الاجتماعي ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ١٩٩٩م.
- ٨) خالد بن سعود البشر : الأمن مسئولية الجميع : نموذج مقترن للتطبيق في المملكة العربية ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، المجلد ٢٠ ، العدد ٤٠ ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ٢٠٠٥م.
- ٩) خليل أحمد خليل : معجم مفاهيم علم الاجتماع ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٩٦م.
- ١٠) دسوقى عبد الجليل : الأمن الاجتماعي (المفهوم والطرق والآليات) القاهرة ، مؤتمر معهد التخطيط في الفترة من ١٤:١٣ أكتوبر ١٩٩٩م.

- (١١) رمضان الألفي : العولمة وأمن والاتعاقات السلبية والإيجابية ، كراسات استراتيجية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، عدد ٧٢ ، ١٩٩٧ م.
- (١٢) رمضان حلمى : دور الجامعة فى تحقيق الأمن الثقافى - دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة أسيوط ٢٠٠٠ م ، سالي محمود سامي : التحولات الاجتماعية - الثقافية والمشكلات الأسرية في المجتمع المصري ، دراسة ميدانية في مدينة القاهرة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، جامعة عين شمس ٢٠٠٣ م.
- (١٣) سعود محمد موسى : حدود دور الشرطة في تدعيم حق الأفراد في الوجود الآمن ، مجلة كلية الدراسات العليا ، عدد ٥ ، أكاديمية مبارك للأمن ، القاهرة ٢٠١٠ م.
- (١٤) سعيد ابراهيم عبد الفتاح : التربية والأمن الثقافي ، دراسة نقدية ، القاهرة ، كلية التربية جامعة عين شمس ١٩٨٩ م.
- (١٥) عادل عازر : العدالة الاجتماعية وتعليم الفئات الدنيا ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، العدد الثاني ، سبتمبر ١٩٩١ م.
- (١٦) عاطف محمد شحاته : الوعي والأمان الصحي للفئات الاجتماعية الفقيرة " دراسة حالة للمقيمين بمنطقة الإيواء الشعبي في مدينة بدر الصناعية " في مجلة : كلية الآداب ، جامعة طنطا ، العدد ١٦ ، الجزء الثاني ، يناير ٢٠٠٣ م.
- (١٧) عائدة هاتم عبد اللطيف : دراسات في علم الاجتماع الأسري ، المنيا ، ٢٠٠٢ م.
- (١٨) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ط ٨، ١٩٩٠ م.
- (١٩) عبد الله التطاوي : دور المؤسسات في تحقيق الأمن المجتمعي ، مؤتمر مقومات الأمن المجتمعي في الإسلام ، المحور الرابع ، الجزء الثالث ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / ١٦ : ١٩ مارس ٢٠٠٨ م.
- (٢٠) عبد الله السعدان : مدى التنسيق بين الأجهزة الأمنية - دراسة مسحية لقوى الأمن الخاصة وقوات الطوارئ الخاصة بمدينة الرياض ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٩٩٨ م.

- (٢١) عبد الله بن خالد آل خليفة : مخاطر الأمية على الأمن الاجتماعي ودور الأئمة والمساجد في معالجتها ، مؤتمر : مقومات الأمن المجتمعي في الإسلام ، المحور الرابع ، الجزء الثالث ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩١٦ : ١٦ مارس ٢٠٠٨ م.
- (٢٢) عبد الله بهنساوى محمد : المجتمع المدني وعلاقته بالأمن والتربية ، بحث منشور في (مجلة الفكر الشرطى : المجلد ١٤ ، العدد ٣ ، أكتوبر ٢٠٠٥ م) مركز بحوث شرطة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، الشارقة ٢٠٠٥ م.
- (٢٣) عبد المنعم العوضى : المبادئ العلمية لدراسة الإجرام والعقاب ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٥ م.
- (٢٤) عدى السمرى : الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية لآداب جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ م.
- (٢٥) عزة الفندرى : الأمن الاجتماعي والصحة ، مؤتمر معهد التخطيط في الفترة من ٨-٧ أكتوبر القاهرة ١٩٩٩ م.
- (٢٦) عصمت عدى : علم الاجتماع الأمني (الأمن والمجتمع) ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ٢٠١١ م.
- (٢٧) غادة السيد السيد الوشاحى : دور الجامعة في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلابها ، دراسة ميدانية بجامعة أسipوط ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أسipوط ٤٢٠٠٠ م.
- (٢٨) غريب سيد أحمد وآخرون : دراسات في علم الاجتماع العائلى ن السكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦ م.
- (٢٩) فاتن محمد شريف : الأسرة والقرابة " دراسات في الأنثربولوجيا الاجتماعية " الإسكندرية ، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر ٢٠٠٦ م.
- (٣٠) محمد إبراهيم أبو شادى : الاستقرار الأمنى وأثره فى تشجيع المشروعات الاستثمارية فى مصر ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد ١٤ ، يناير ٢٠٠٠ م.
- (٣١) محمد سعيد فرح : التعليم أزمة حياتنا اليومية في عصر العولمة ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٨ م.

- (٣٢) محمد سيد فهمي : الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٢ م.
- (٣٣) _____ : مدخل إلى الرعاية الاجتماعية ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦ م.
- (٣٤) محمد شفيق : التنمية والمتغيرات الاقتصادية ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٧ م.
- (٣٥) محمد عبد الرحمن بكر : علاقة الأمن بالتنمية ، المجلة العربية لعلوم الشرطة ، المملكة العربية السعودية ، العدد ١٧٤ ، يوليوز ٢٠٠١ م.
- (٣٦) محمد نيازي ختارة : الشرطة والمجتمع ، مجلة ، الأمن العام ، وزارة الداخلية ، العدد ٣٤ ، يونيو ١٩٩٦ م.
- (٣٧) محمد يسرى إبراهيم دعيس : الأسرة فى التراث الدينى والاجتماعى ، رؤية فى انتربولوجيا الأسرة والقرابة ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٥ م.
- (٣٨) محمود حمدى زقزوق : مقومات الأمن المجتمعى فى الإسلام ، سلسلة قضايا إسلامية ، العدد ١٥٨ ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مطبع الأهرام التجارية ، ٢٠٠٨ م.
- (٣٩) محمود فهمي الكردى : الأمن الاجتماعى وسكن العشوائيات ، دراسة حالة لمنشأة ناصر ، مؤتمر معهد التخطيط فى الفترة من ١٤-١٣ أكتوبر ، القاهرة ١٩٩٩ م.
- (٤٠) ممدوح عبد الحميد : تدابير مواجهة الخطورة الأمنية لدى الأشخاص والجماعات (ندوة الأمن فى مجتمع الخطورة - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض) مجلة : الأمن والحياة - السنة ٢ - العدد ٢٤٥ - يناير ٢٠٠٣ م.
- (٤١) نهى محمد أحمد السيد : التنمية البشرية والمن الاجتماعي " دراسة ميدانية بقرىتي جرفس والجمهورية بمحافظة الفيوم " ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨ م.
- (٤٢) هاشم بن محمد الزهرانى : المؤسسات المجتمعية والأمنية - رؤية مستقبلية ، ندوة - المجتمع والأمن ، الرياض ، كلية الملك فهد الأمنية ، ٢١-٢٤ / ٢٠٠٤ م.

- (٤٣) همام بدرانى : الأمن الاجتماعى وفرص العمل والبطالة ، مؤتمر معهد التخطيط فى الفترة من ١٢-١٣ أكتوبر ١٩٩٦ م.
- (٤٤) يحيى عبد الحميد إبراهيم : التنمية بين عقيدة الانتقام وعقدة التطرف ، القاهرة ، مركز المحررنة ، ١٩٩٨ م.
- (٤٥) ————— : التعليم وقضايا الشباب ، مطبع روز اليوسف الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٨ م.
- (٤٦) يوسف زيدان : الأمن الفردى - مؤشرًا لأمن الجماعة (علم الاجتماع وقضايا الأمن والبنية في العالم العربي) كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ج ٢ ، ندوة عاطف غيث الرابعة ١٩٩٣ م ، ١٥-١٧ فبراير ١٩٩٣ م.
- (٤٧) يوسف صلاح الدين قطب : المدرسة ودورها في حل مشكلة البطالة بين حملة المؤهلات الدراسية ، صحيفه التربية ، العدد ٣ ، مارس ١٩٩٦ م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- 1) Ben M . Harris & Others . personal Administration in Education, The Allyn and Bacon , U.S.A, 1983.
- 2) Bill Williamson . " Education, Social Structure, Development". The Macmillan press London, first Published, 1979.
- 3) Deepa narayn : The voices of the poor . can anyone hears? , world bank , oxford university press, 1999.
- 4) David L. Sills. " International Encyclopedia of The Social Sciences " Vol. 3. The free press N.Y.1968.
- 5) Edward Ezewu. "Sociology of Education " Longman Group Ltd. Singapora, Second edition , 1992.
- 6) Hans A . Baer etal , Medical anthropology and the world system . Bergin Sarvey press, London.1994.
- 7) Ilo, Economic security for better world, international labour organization , Geneva , first published,2004.
- 8) James M. Henalin, Marriage and Family in a Changing Society , New York , The free press, 1985.
- 9) James William & Ronald r. cressey : social problems , carper & row publisher , New York , 1987.
- 10) Metta Spencer . " Foundations of Modern Sociology , prentice Hall inc , U.S.A.

- 11) Michael S. bassis etal : sociology , An introduction, fourth edition, routlge, press London, 1991.
- 12) Michael P. todaro : Economic development, long man press, New York, 1994.
- 13) Michael Monn : " The Macmillan Student Encyclopedia of Sociology " The Macmillan press Ltd, Ltd, London, 1983.
- 14) Nicole Ball , A report of a conference organized by the programme for strategic and international studies, Geneva, 2001.
- 15) Reaping Harvest , poverty and health , Macmillan , London, 1997.
- 16) Richard T . Schaefer & Robert P. Lamm " Sociology " International Edition.
- 17) Robert Perrucci & Dean D.Knudsen . " sociology " West published Company, U.S.A, 1983.
- 18) Wight h.Perkins etal , economies of development, Norton company, New York, 2001.
- 19) William w. Murdoch : Class capital and policy strategies , west view press, London, 1989.
- 20) W. Laverne Thomas : Sociology, The study of human relationships, Jovanovich press, Orhand, 1990.